

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

أ. عقبي لخضر

جامعة تيارت

د. حاكمي بوحفص

جامعة وهران 02

ملخص :

إن إنفتاح الإقتصادات على العالم الخارجي، تشابكها ببعضها البعض، تعرضها للموجات والصدمات المختلفة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتأثرها ببعضها البعض جعل من الصعب الإلمام وحصر الأسباب التي تتحكم بالإقتصادات الوطنية حيث يؤثر ويتأثر هذا الأخير بالعوامل الخارجية المتمثلة في الطلب الخارجي والوضعية الإقتصادية الخارجية، وعوامل داخلية تتمثل في مدى مساهمة وإعتماد هذا الإقتصاد على القطاعات الحيوية فهي تؤثر بصفة كبيرة وفعال على الإقتصاد، مما دفعنا في بحثنا هذا لدراسة مدى تأثير بعض متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 - 2013 بدراسة قياسية بإستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي " VAR "

الكلمات المفتاحية : ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، البطالة ، سعر الفائدة ، العرض النقدي و شعاع الانحدار الذاتي " VAR "

التقديم :

تتعدد العوامل المؤثر على الإقتصادات وتتفاوت في درجة تأثيرها ويمكن إلتماس ذلك من خلال دراسة مدى تأثير وتأثر ميزان المدفوعات بالمتغيرات الإقتصادية الكلية بإعتباره المرآة العاكسة لحالة إقتصاد أي بلد والوصفة المفصلة والمدققة للإقتصاد محل الدراسة فهو يعطينا الوضعية الإقتصادية لهذا الأخير خلال سنة مضت و يبرز بذلك الوضعية والمكانة الإقتصادية من باقي الإقتصادات كما يزودنا بالمعطيات الممكنة لمعرفة مدى تأثره بالمتغيرات الإقتصادية لإلتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة إتباعها لمعالجة الإختلال كون توازن ميزان المدفوعات يعد حالة مثالية وغاية يصعب تحقيقها على الرغم من تواجده في حالة التوازن الحسابي الناتج عن عملية القيد المزدوج والتي لاتعبر عن الوضعية الحقيقية للبلد إتجاه العالم الخارجي مما دفع الإقتصاديين للبحث عن الآليات والسياسات الواجب إنتهاجها للحد من هذا الإختلال فجاء التقليديون بفكرة مدى التأثير على السعر لما له من آثار في علاج الإختلال من خلال أثر المرونة السعرية ثم جاء الكثريون وحاولوا التحسين من هذا المنهج بإعتمادهم على الأسعار والدخول ودراستهما في مدى إستيعاب الإقتصاد الوطني والإستجابة للتأثيرات الحادثة ثم بعد ذلك تظهر إجتهدات النقديون والتي كانت أوسع من المنهجين السابقين

من خلال المناهج والسياسات السابق ذكرها نجد أن ميزان المدفوعات يتأثر بمتغيرات إقتصادية عديدة منها البطالة التي تساهم في تحقيق الطلب الخارجي والإنتاج ، سعر الصرف والذي يتحكم في الطلب الخارجي بالزيادة أو بالنقصان (سياسة توسعية أو سياسة إنكماشية) ، سعر الفائدة والذي يشجع على الإستثمار وخلق مناصب الشغل ويحسن المستوى المعيشي والعرض النقدي والذي يشجع على الإستثمار ويخفض من الإكتناز لرؤوس الأموال ويخفض كذلك من التضخم وعلى هذا الأساس ولإثراء الموضوع أكثر طرحنا الإشكالية الرئيسية التالية :

- كيف يمكن لمتغيرات الإقتصاد الكلي التأثير على ميزان المدفوعات ؟

للإجابة على هذا السؤال ومحاولة إثراء الموضوع أكثر حاولنا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو ميزان المدفوعات وما أهم المناهج المعتمدة في تصحيح إختلاله ؟

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

- ما أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على ميزان المدفوعات ؟
- ما مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة : تعتمد الدراسة على الفرضية التالية

- نتيجة لسياسة سعر الصرف المنتهجة من طرف الجزائر وضعف الصادرات خارج المحروقات فإن تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يكون ضعيف
- أنه بسبب وجود سوق مالي ضيق جداً وضعف المنتجات البنكية في الجزائر لا يكون هناك تأثير لسعر الفائدة والعرض النقدي على ميزان المدفوعات
- يساهم التخفيض من البطالة في زيادة القدرة الإنتاجية ويزيد في الدخل الوطني ويحسن ميزان المدفوعات

أهداف الدراسة : يهدف هذا العمل إلى :

- إستكشاف للعلاقة بين سعر الصرف ، سعر الفائدة ، البطالة ، العرض النقدي و ميزان المدفوعات في دراسة لحالة الجزائر بإستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي " VAR " وتغطي هذه الدراسة الفترة بين 1990 و 2013 .
- تحديد مدى مساهمة كل من سعر الصرف ، سعر الفائدة ، البطالة والعرض النقدي في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائر خلال فترة الدراسة
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في التنمية.
- منهجية البحث: تقوم هذه الدراسة على اعتماد و إستخدام البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة من أجل إيجاد العلاقة التي تربط بين المتغيرات للفترة محل الدراسة بإستعمال برنامج « Eviews 8 » بدراسة حالة الجزائر وهذا ما تطلب منا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي وأدات للقياس بتقدير نموذج قياسي

خطوات البحث

للإجابة على هذه الأسئلة تم تقسيم البحث إلى جانب نظري نتطرق فيه لمسح نظرية حول متغيرات الدراسة وجانب تطبيقي بدراسة قياسية لقياس مدى تأثير ميزان المدفوعات بالمتغيرات المدروسة بدراسة حالة الجزائر من 1990 إلى

2013

أولاً : ميزان المدفوعات والمناهج المعتمدة في تصحيح إختلاله

يعد الرومان أول من اضطروا إلى تنظيم و إدارة الدولة و نفقاتها بسبب اتساع المنطقة الجغرافية للإمبراطورية ، وكانت الموازنة الرومانية توضع لفترة زمنية قدرها 05 سنوات وفي القرن 17 تسلم البرلمان الانجليزي الصلاحيات المالية المتعلقة بالضرائب و إنفاقها ، وكانت سببا في تبلور فكرة الموازنة بمعناها العلمي الحديث وكانت فرنسا الدولة الأولى التي اقتبست فكرة الموازنة من بريطانيا كما أنها الدولة الوحيدة التي أدخلت عليها الكثير من التحسينات على اثر الثورة الفرنسية سنة 1789 و من أهم التعديلات التي أدخلتها هي أن السلطة التشريعية أصبحت لا تقدر لمناقشة الواردات و النفقات و المصادقة عليها ، وأصبح الحق لها لا يتعدى المصادقة على استعمال الأموال العمومية من قبل السلطة التنفيذية ومع تطور الزمن أخذ ميزان المدفوعات صفته الحالية وبدأ الإهتمام به من قبل الإقتصاديين وكل حسب وجهة نظره إليه ويمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه ميزان المدفوعات هو حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي و التي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية ، المالية و النقدية والتي تكون ناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديون المقيمين في ذلك البلد و

اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

الغير مقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة (GUILLOCHON Bernard - P 188) وبهذا فهو يبين المبادلات التي أنشأت الحقوق و الديون وبذلك فهو يبين المناسبة في حصول الدولة على حق أو تحملها لدين و يبين الطريقة التي أصبحت بها هته الدولة ذات حق عند الغير أو عليها دين من الغير ويكمن دوره في أنه يقدم معلومات عن درجة إرتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصادات الأخرى ،يسمح بالتنبؤ بتطور الوضعية الإقتصادية للبلد ومكانته التجارية وقوته الإقتصادية وبهذا يساعد صانعي القرارات الإقتصادية في ترشيد الإقتصاد

1 - العناصر المكونة لميزان المدفوعات

1-1 - حساب العمليات الجارية : هو الفرق بين قيمة صادرات السلع والخدمات وقيمة وارداتها مضاف إليه صافي الدخول فإذا كان الفرق موجب فهذا يعني أن هناك فائض في الحساب الجاري والعكس يدل على وجود عجز فيه (مجلة التمويل والتنمية ص 44) وهو بدوره يتكون من الحساب التجاري ،حساب الدخل ،وحساب التحويلات

1 - 2 - حساب العمليات الرأسمالية : يسجل في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ على أصول و خصوم الدولة خلال فترة الميزان ،فهو تدخل كافة حركات رؤوس الأموال بين دولة و بقية دول العالم وكذلك التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة وينقسم هذا الحساب إلى جزأين رئيسيين هم حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل (RICHARD.E Caves PP 332)

1 - 3 - حساب التسويات الرسمية : يسجل فيه صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فهو يسجل حركات التدفق الداخلي والتدفق الخارجي لحساب التغير في الإلتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب، والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة. وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب و عملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة و مركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي. (DOMINICK salvatore P 102) وتتم تسوية الإلتزامات الدولية عن طريق الذهب أو العملات القابلة للتحويل إلى ذهب ، العملات القيادية (العملات الصعبة أو عن طريق المقاصة)

1 - 4 - حساب السهو و الخطأ : إن إعداد تقديرات لميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج الوصول لتعادل بين القيود الموجبة والسالبة ،لكن قد يحدث أن تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن غير مساوية للقيمة التي نحصل عليها في جانب المدين ،والتي قد تكون راجعة لسهو أو خطأ أو حتمية فرضتها ضرورة الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن بعض مشترياتها مثل ما يتعلق بالأسلحة العسكرية وفي هذه الحالة تظهر الحاجة لهذا الحساب ليعادل بين الجانبين ،ولقد جرت العادة عند عرض بيانات ميزان المدفوعات إظهار بند مستقل لحساب السهو و الخطأ ،و يكون مكان هذا القيد هو الجانب الأقل سواء كان دائن أو مدين و يعرف هذا الحساب أيضا بحساب التعديلات لأنه يعادل بين جانبي ميزان المدفوعات (زينب حسين عوض الله ص 68)

2 - مناهج تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات :

تناول العديد من الإقتصاديون مشكل الإختلالات في موازين المدفوعات خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وقاموا بتفحص النتائج المتوصل إليها من إجراء دراسات نظرية وتطبيقية وكان كل منهج يعبر عن أفكار إقتصادية تتماشى وكيفية النظر لميزان المدفوعات فمنهم من كان ينظر للإختلال في ميزان المدفوعات على أنه إختلال في الميزان التجاري وآخرون ينظرون إليه بأنه إختلال في الحساب الجاري وفئة أخرى تعتبره بأنه إختلال نقدي ،فمنهم من كان ينظر لإعادة التوازن لميزان

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

المدفوعات يكفي التغيير في أسعار السلع المحلية ومنهم من كان يرى في إعادة النظر في نظام الصرف المنتهج ومنهم من كان ينظر إليه من منظور المستوى العام للأسعار والدخول ويمكن التمييز بين المناهج التالية :

2 - 1 - منهج المرونات (السياسة المحولة للإنفاق) : تتمثل هذه السياسة في تخفيض أو رفع سعر الصرف ، فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية ، وكذلك يشجع على استهلاك السلع المحلية من طرف الخارج مما يزيد في حجم الصادرات و تدفق العملة إلى داخل البلاد و بالتالي تحسين وضعية حساب العمليات الجارية ، أما عملية رفع قيمة العملة فهو يحول الاستهلاك من داخلي إلى خارجي و بالتالي يعالج الفائض وذلك بالإعتماد على المرونة .

2 - 2 - منهج الاستيعاب : نضج وتبلور منهج الاستيعاب على يد المفكرين في المدرسة الكيترية وكانوا يرون أن التحكم في سعر الصرف ليس الوحيد الكفيل بإعادة التوازن وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات وكان لا بد من إيجاد سياسة أخرى تكون أكثر فعالية يمكن التعويل عليها لعلاج الإختلالات وكان لا بد من أن تكون هذه السياسة أشمل من سياسة التخفيض وتكون تتضمن متغيرات إقتصادية كلية تستطيع بذلك الربط بين التجارة الخارجية والمتغيرات الإقتصادية الكلية ، والبحث عن الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين أدوات السياسة الإقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) والذي يحقق من خلاله التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) فكان لا بد من إضافة عامل الدخل إلى عامل السعر ، ولقد تنبه تيوسيج إلى أن هناك بعض المتغيرات والقوى الإقتصادية قد أهملت من قبل والمتمثلة في عنصر الدخل مما دفع بالكيتيون إلى إدخال الدخل الوطني في التحليل بإعتبارهم أن منهج المرونات وحده غير كاف في تكييف ميزان المدفوعات بإعتماده على الميزان التجاري فقط ، وكون الأسعار والدخول لهما دور فعال في علاج الإختلال فمنهم من يطلق على هذا المنهج بأثر السعر والدخل

يمكن التعبير عن منهج الاستيعاب بالإستيعاب المحلي كما يمكن التعبير عنه بإستخدام المصطلحات الخاصة بالتسرب والحقن على النحو التالي : (سي بول هولود و رونالد ماكدونالد ص ص 108-109)

- الإستيعاب المحلي (مصطلح مقدم من طرف Alexander سنة 1952) : ويتم التعبير عنه بالنحو التالي $Bc = Y - A$ - If حيث $BC = X - M$ الحساب الجاري $Y = C + I + G + X - M$ الناتج المحلي الإجمالي $A = C + I + G$ الإستيعاب المحلي - الإستيعاب بإستخدام المصطلحات الخاصة بالتسرب والحقن $S + M + T = I + X + G = -If$ وبإعادة ترتيب رموز المعادلة نحصل على $(S - I) + (T - G) = (X - M) = -If$ أي أن صافي الإدخار الخاص بالإضافة إلى فائض الميزانية يعادل فائض الحساب الجاري

كما سبق يتضح أن فائض الحساب الجاري يرتفع إذا كان الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الإستيعاب ويأخذ الفرق شكل تدفقات رأسمالية للخارج

ينظر لميزان المدفوعات وفق مفهوم الإستيعاب على أنه الفرق بين المتحصلات (الإيرادات) الكلية للمقيمين في دولة ما وبين مدفوعاتهم الكلية أو هو عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني والإنفاق الوطني لإقتصاد ما (محمود يونس ص 308)

2 - 3 - المنهج النقدي لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات : تعود الصياغة الأولى للإنتاج النقدي في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات إلى الإقتصادي جون بولاك وتم تطويرها من قبل كل من روبرت مندل وهاري جونسون ولم يأخذ المنهج النقدي دوره الفعال إبان أزمة الكساد العظيم نتيجة لبزوغ الفكر الكيترية وإنتشاره السريع وفي سنة 1957

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

أصدر صندوق النقد الدولي أول مقالة من طرف الإقتصادي جون بولاك بعنوان التحليل النقدي للدخل ومشكلات ميزان المدفوعات تناول فيها ميزان المدفوعات من الناحية النقدية معتمداً في ذلك على دراسات ونماذج قياسية وأساليب إحصائية كما ساهم كل من الإقتصاديين " frenkel & johnson " في سنة 1976 بالتأكيد للنظر إلى إختلال ميزان المدفوعات على أنه ناتج عن إختلال السوق النقدي وتعلق هذه المقاربة بكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال بإعتبارهما أن إختلال ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية فالعلاج يكون عن طريق التسويات النقدية (عمروش شريف ص 128) وبهذا إسترجع المنهج النقدي وجوده وأصدر جيمس ميد في سنة 1981 كتاب بعنوان ميزان المدفوعات مما سمح لمؤيدي ميد أمثال ماندل وجونسون من تطوير المنهج النقدي بشكل يواكب المشكلات الإقتصادية الحديثة وقد إعتد ميد في تحليله لميزان المدفوعات ومعالجة الإختلال على الموازنة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

ثانياً : متغيرات الاقتصاد الكلي : يؤثر ويتأثر ميزان المدفوعات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بنسب متفاوتة حسب درجة مساهمة كل متغير في التأثير على هذا الأخير وفي دراستنا هذه إعتدنا على المتغيرات التي نعتقد أنها تساهم في تفسير تغيرات ميزان المدفوعات الجزائري والمتمثلة في :

1 - سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي (طاهر لطرش 2007 ص 96) وتتعدد صيغ أسعار الصرف وتصعب إمكانية تحديد العلاقة التي تربط بين عملة وباقي العملات بالإعتماد على التسعيرة اليومية وتمثل هذه الصيغ في سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف الاسمي عن سعر الصرف الحقيقي للعملة لجملة من العواقب الوخيمة المتمثلة في إضعاف القوة الإنتاجية للبلد، يعيق الإستثمارات المحلية مما يزيد في نسبة البطالة، ظهور السوق الموازية نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي كما يساهم في الإعتماد على العملات الأجنبية الأخرى في تسوية المعاملات مع العالم الخارجي

هناك تأثير وتأثر لسعر الصرف بـ وعلى ميزان المدفوعات وفي الحالة المثلى يكون فيها سعر الصرف مساوي لسعر الصرف التوازن الأمر الذي يجعل من ميزان المدفوعات في حالة توازن، وفي حالة العجز يكون طلب كبير على العملة الأجنبية مما يدفع بعملة البلد للإخفاض مما يؤدي إلى إنخفاض في الواردات نتيجة لسعرها المرتفع مقارنة بالسلع المحلية، ويتزامن هذا بوجود سعر منخفض للسلع المحلية في الخارج مما يكسبها صفة تنافسية ويزداد الطلب عليها كنتيجة للتوسع في الإستهلاك من طرف البلد الذي فيه فائض وتحل بذلك المنتجات المستوردة محل المنتجات المحلية مما يساهم في زيادة الصادرات البلد الذي يعاني من عجز والذي يرافقه تحسن في صافي الميزان التجاري ويرتفع بذلك دخلها الوطني ويعالج بهذا الإختلال في ميزان المدفوعات (دومينيك سالفاتور ص 166) ففي حالة مواجهة البلد لعجز في ميزان مدفوعاتها فهذا يكون سبب في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ويكون في هذه الحالة الطلب على الصرف الأجنبي يتجاوز عرض الصرف الأجنبي وهذا ما يدفع بسعر الصرف للإرتفاع وبالتالي التأثير على سعر الفائدة والأسعار الجارية بالإرتفاع والإرتفاع في الدخل الموافق له ويعالج بهذا الإختلال في ميزان المدفوعات

حتى يتسنى لسعر الصرف من علاج الإختلال في ميزان المدفوعات يجب أن يكون كل من العرض والطلب مرنين نسبياً ويرى أنصار المدرسة النقدية من بينهم " ديبل " أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يحصل من تغيرات في ميزان المدفوعات وليس على أساس كمية النقود وسرعة دورانها وهو ما أثبتت صحته بعد الحرب العالمية الأولى

اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

2 - البطالة: البطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985) هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم إستعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بالأجر أو لحسابهم الخاص وقد بلغو سن قانونياً يؤهلهم للكسب (دحماني محمد ادريوش ص 27) وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل والمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية هو حالة أفراد قادرين على العمل ليس لهم شغل ويبحثون عن منصب عمل، حيث يقومون بإجراءات لهدف الحصول عليه في أقل مدة زمنية ممكنة. (شوام بوشامة ص: 439) أما البطال فهو ذلك الشخص الذي يكون قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه بصفة جدية ولكن لم يجده

يحتاج علاج البطالة إلى سياسات معينة تختلف طبقا لاختلاف أسباب البطالة، ومن أهم الإجراءات المتبعة للحد من مشكلة البطالة نذكر: (عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون ص: 249).

- من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الشاغرة ومزاياها. هذا بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة ملائمة للمتطلعين وفي نفس الوقت متناسبة مع إمكانياتهم.
- علاج البطالة الهيكلية لا يتأتى إلا بتدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل.
- السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا، فالمفروض أن تعتمد على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص سريعا من الركود الاقتصادي.
- إعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة، وتعبئة جميع القطاعات المتاحة.
- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة بفتح مجال للعاطلين عن العمل.
- خفض من العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.
- منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر.
- تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.
- تعديل نظم إعانات البطالة والضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخليل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميول العمال نحو العمل.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع القطاع غير الرسمي وإزالة العقبات التي تواجهها لضمان وصولها للأسواق الوطنية والعالمية مثل: تسهيل حصولها على الائتمان، الامتيازات الضريبية... الخ.

3 - سعر الفائدة

تعرف الفائدة على أنها الثمن أو المكافأة التي يتحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل وإستثماره لفترة زمنية معينة (محمد سعيد السهموري ص 96) أو بعبارة أخرى هو ثمن التضحية بالتمتع الآني للحصول على تمتع أحسن وأكبر في المستقبل

يرى إيوجين فون بوم بافيرك (E,v,b,baverk) في كتابه رأس المال والفائدة (1921) أنه لمعرفة أسباب وجود الفائدة يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية : لماذا تبدل كمية كبيرة من سلعة مستقبلية مقابل كمية أقل لسلعة حالية ؟ أو لماذا تكون السلع الحالية أكبر قيمة من السلع المستقبلية ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تكمن في دوافع إقتصادية، سيكولوجية

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

وأخرى تكنولوجية ويمكن تلخيصها في توقع الأفراد على إنتاجية أفضل في المستقبل ، انخفاض قيمة المنفعة التي نخبها من تأجيل المنفعة وتوقع الأفراد قلة ندرة الموارد في المستقبل

4 - العرض النقدي يختلف عرض النقود من بلد لآخر حسب التطور الاقتصادي للبلد وتطور الجهاز المصرفي ، ويتم تحديد العرض النقدي من طرف السلطات النقدية ويتأثر بعوامل كثيرة ومتشابهة ويمكن النظر لعرض النقود على أنه :
عرض النقود على أنه إجمالي القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات ، كما يعرف على أنه مجموع وسائل الدفع التي لها قبول في تسوية المعاملات الدولية (فرج بن ناوي بن نجيب العتري ص 24)

عرض النقود هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (صاري علي ص 23) ويتمثل العرض النقدي في جميع أشكال النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة
يعتبر التحكم في الكتلة النقدية من مهام البنك المركزي من خلال تحديد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وتمثل مقاييس الكتلة النقدية في المجمعات التالية

- صافي العملة في التداول " M0 " : يعبر عن مجموع الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف (عبد الجليل الحسين الغالي - سوسن كريم الجبوري ص 15) وتمثل في العملة المعدنية والنقود الورقية المصدرة من قبل البنك المركزي المتداولة خارجه وخارج المؤسسات المالية التابعة له

- (عرض النقد بالمعنى الضيق) مجمع المتاحات النقدية (M1) : يعرف بالمفهوم الضيق ويتمثل في مجموع النقود السائلة والأوراق المالية المتداولة وهو يتمتع بالسيولة المطلقة مما يجعله وسيط مثالي لعمليات التبادل ويتمثل في " M0 " + ودائع تحت الطلب التي تشمل كل من الودائع المدفوعة لدى البنوك التجارية ، الخزينة العمومية والمؤسسات المالية لفائدة الأعوان غير الماليين

يتحكم في عرض النقود بالمعنى الضيق طرفان هما البنوك التجارية العاملة بالدولة والبنك المركزي والذي لديه سلطة إصدار العملة (عبد الله إبراهيم نور الدين ص 02)

فإذا تم التعبير عن صافي العملة في التداول بالرمز " M0 " والودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) بالرمز " CD " تصبح المعادلة على النحو التالي : $M1 = M0 + CD$

تختلف نسبة الودائع تحت الطلب في تكوين الكتلة النقدية وذلك حسب العادات البنكية لدى الأفراد ففي الدول المتطورة يسود التعامل بالشيكات أكثر مما يجعل نسبتها مرتفعة في المجمع النقدي بمفهومه الضيق لسهولة سحبها وإنتشار ثقافة التعامل بها وتكون نسبة التعامل بالعملة المعدنية والنقود الورقية مرتفعة في الدول النامية

نظراً للتوسع الكبير في الحسابات المصرفية التي تدر فائدة والقابلة للسحب عن طريق الشيكات في الولايات المتحدة الأمريكية جرى تقسيم مكونات M1 إلى قسمين : (طاهر فاضل البياتي - ميرال روجي سماره ص 66)

M1-IA : العملة خارج البنوك الفدرالية والتجارية والخزينة العامة + الودائع الجارية لدى البنوك التجارية والشيكات السياحية M1-IB : يتضمن M1-IA + ودائع الشيكات لدى مؤسسات الإيداع المختلفة

- (عرض النقد الواسع) مجمع المتاحات النقدية " M2 " : ويعرف بالمفهوم الواسع للكتلة النقدية ويشمل كل من " M1 " + " + النقود لأجل + النقود القابلة للإسترداد (أشباه النقود) فهو يجمع بين رغبة الأفراد في تحقيق فوائد وبين الحصول على سيولة نقدية وتشمل أشباه النقود كل من الودائع ذات أجل إستحقاق ، الودائع بإشعار أو بإخطار ، الودائع المخصصة والتي تتمثل في الودائع التي تقدم للبنوك لعملية معينة كدفع أجور العمال مثلاً ، سندات الصندوق وهي التي تصدرها البنوك

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

وتكون قابلة للإسترداد بعد مدة زمنية معينة والودائع الدفترية (ودايع الإدخار) والمتمثل في ودايع بفوائد والتي يمكن سحبها عند الطلب عليها من دون شيك وهذا ما يميزها عن الودائع تحت الطلب فإذا رمزنا لأشياء النقود بالرمز " DM " فإنه يمكن التعبير عن عرض النقود بمعناه الواسع بالعلاقة : $M2 = M1 + DM$

- (عرض النقد الأوسع) مجمع السيولة الإقتصادية " M3 " : يسمى بالمفهوم الأوسع للكتلة النقدية ويضم المفهوم الواسع للكتلة النقدية " M2 " ومجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والإحتياط وسندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات الغير مالية

وهناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة وهي : M_4 و M_5 .

حيث $M_3 = M_4 +$ شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

ويطلق على المجمع M_4 المسح المالي للسيولة الإجمالية في حين تسمى المجمعات النقدية السابقة (M_3, M_2, M_1) بالمسح النقدي. (عبد المطلب عبد الحميد ص 95).

بينما $M_5 = M_4 + 100.000$ شهادة ودائع قابلة للتفاوض.

وتتم الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية)، كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية يعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول.

هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الكتلة النقدية المعروضة، فكلما زاد عرض النقود إنخفض سعر الفائدة، وكلما نقص عرض النقود إرتفع سعر الفائدة فعند مواجهة ميزان المدفوعات لعجز فإن أرباب رؤوس الأموال يقومون بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج بغية الحصول على عائد أكبر مما يتسبب في إنخفاض عرض النقود في ذلك البلد والسييل الوحيد لإستقطاب رؤوس الأموال هو الرفع لسعر الفائدة في هذا البلد وبالتالي دخول رؤوس الأموال لهذا البلد وزيادة الإستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات وتحسن في الميزان التجاري وزيادة للدخل وإرتفاع في الناتج الوطني وبالتالي يتم علاج الإختلال في ميزان المدفوعات

ثالثاً : دراسة قياسية لأثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات

تم إختيار المتغيرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري والتي تتمثل في متغير تابع وأخرى مستقلة وتتمثل في

- ميزان المدفوعات والذي تم الرمز له بالرمز " BP " (الوحدة مليار دولار)
- سعر الصرف الحقيقي والذي نعبر عنه بـ " TCR " (الوحدة دينار / الدولار)
- سعر الفائدة الحقيقي والتي نعبر عنها بـ " Pin " (الوحدة %)
- البطاطلة والتي نعبر عنها بـ " Ch " (الوحدة %)
- الكتلة النقدية M_2 والتي نعبر عنها بـ " M_2 " والتي تعبر عن عرض النقود بشكل ملائم ومناسب لدراسة حالة الإقتصاد الجزائري (الوحدة مليار دينار)

هذه المعطيات سنوية عن حالة الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2013 تم الحصول عليها من مواقع رسمية تتمثل في البنك الدولي، بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء

1 - دراسة الإستقرارية : لدراسة إستقرارية السلاسل يتم إستخدام إختبار جذر الوحدة للتعرف على تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة قصد معرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، وسوف تعتمد هذه الدراسة

اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

على إختبار (Dickey Fuller) في حالة ما إذا كانت درجة تأخير السلسلة 0 أو إختبار (Augmented Dickey Fuller) في حالة ما إذا كانت درجة التأخير أكبر من أو تساوي الواحد ($1 \leq P$) وذلك من أجل إختبار فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة في حالة قبولها ويكون القرار هو عدم استقرار السلسلة ، والعكس في حالة رفضها ، و يتم ذلك كله بالاعتماد على برنامج (Eviews 8) بحساب قيم " t " بطريقة أوتوماتيكية ويتم تقدير نتائج النماذج الثلاث بإختبارها على النحو التالي

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : b = 0 \\ H_1 : b \neq 0 \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{النموذج الأول} \\ \text{إختبار وجود مركبة الاتجاه العام} \end{array}$$

إذا كانت $t_{cal} < t_{tab}$ أي $0.05 >$ تجاه العام (نقبل فرضية العدم H_0)

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : c = 0 \\ H_1 : c \neq 0 \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{النموذج الثاني} \\ \text{إختبار إحتواء السلسلة على الثابت} \end{array}$$

إذا كانت $t_{cal} > t_{tab}$ أي $0.05 < P$ فهذا يعني أن الس

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| \neq 1 \end{array} \right. \quad \begin{array}{l} \text{النموذج الثالث} \\ \text{إختبار الجذر الأحادي} \end{array}$$

إذا كانت $t_{cal} > t_{tab}$ أي $0.05 > P$ فهذا يعني وجود

لتحليل السلاسل الزمنية يقوم برنامج Eviews 8 بحساب قيم " t " بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الإختبار بالنسبة لمتغيرات الدراسة مبينة في ما يلي:

1 - 1 - دراسة إستقرارية السلسلة " BP " : لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية نستعين بالتمثيل البياني الموضوع من طرف REGIS BOURBONNAIS في كتابه الإقتصاد القياسي صفحة 236

بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (السلسلة من نوع DS) السلسلة " BP " متكاملة من الدرجة الأولى حسب ما هو مبين في الجدول التالي

BP → I(1)

الإحتمال " P " Probabilité	إحصائية القيمة الحرجة	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
0.0044	-3.644	-4.8690	النموذج الأول	Test ADF
0.0008	-3.0123	-4.9579	النموذج الثاني	Test ADF
0.000	-1.9580	-5.0814	النموذج الثالث	Test ADF

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج " Eviews 8 "

1 - 2 - دراسة إستقرارية السلسلة " CH " : بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (السلسلة من نوع DS) تحصلنا على النتائج التالية :

CH → I(1)

الإحتمال " P " Probabilité	إحصائية القيمة الحرجة	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
0.0081	-3.6328	-4.5414	النموذج الأول	Test ADF

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

Test ADF	النموذج الثاني	-4.5473	-3.0048	0.0018
Test ADF	النموذج الثالث	-4.5340	-1.9572	0.0001

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

1 - 3 - دراسة إستقرارية السلسلة "TCR": بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية (السلسلة من نوع DS) تحصلنا على النتائج التالية:

TCR → I(2)

الإحتمال "P"	إحصائية القيمة الحرجة	إحصائية ستودنت المحسوبة "t" statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الاختبار Type de Test
0.0024	-3.6449	-5.1745	النموذج الأول	Test ADF
0.0003	-3.0123	-5.3564	النموذج الثاني	Test ADF
0.0000	-1.9580	-5.4950	النموذج الثالث	Test ADF

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

1 - 4 - دراسة إستقرارية السلسلة "Pin": السلسلة مستقرة من الدرجة "0" Pin → I(0)

الإحتمال "P"	إحصائية القيمة الحرجة	إحصائية ستودنت المحسوبة "t" statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الاختبار Type de Test
0.0787	-3.6220	-3.3813	النموذج الأول	Test ADF
0.0406	-2.9980	-3.1002	النموذج الثاني	Test ADF
0.0028	-1.9564	-3.1775	النموذج الثالث	Test ADF

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

1 - 5 - دراسة إستقرارية السلسلة M2: بعد إجراء الفروقات من الدرجة الاولى وجدنا ان السلسلة "DM2" من نوع "TS" ولدراسة إستقراريتها نعلم على سلسلة البواقي ولدراسة إستقرارية السلسلة "RM2" تتبع نفس الخطوات السابقة في دراسة الإستقرارية ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي:

الإحتمال "P"	إحصائية القيمة الحرجة	إحصائية ستودنت المحسوبة "t" statistique	نوع النموذج Type de modèle	نوع الاختبار Type de Test
0.0009	-3.6449	-5.6693	النموذج الأول	Test ADF
0.0010	-3.0123	-4.8473	النموذج الثاني	Test ADF
0.0001	-1.9580	-4.7917	النموذج الثالث	Test ADF

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 8"

السلسلتين BP و CH مستقرتين من نفس الدرجة لذا من الممكن وجود شعاع تحامل مشترك بينهما في المدى الطويل وللتأكد من ذلك سنقوم بإجراء اختبار جوهانسون Johansen- Juselius لمعرفة وجود التكامل المشترك فيما بينهما من عدمه

2 - اختبار إمكانية وجود التكامل المشترك: بعد تحديد درجة التأخر المناسبة حسب معيار Ackaike & schwartz نجد أن درجة التأخر هي $P = 1$ هي أصغر قيمة للاختبارين وهي تمثل درجة التأخر المناسبة، نطبق اختبار التكامل المشترك

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

لـ Johansen- Juselius على النموذج والذي يحدد عند درجة معنوية 05 % عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة بالإستناد على إختباري Trace test وإختبار القيمة الكامنة العظمى Max Eigen value والذي يمكن تلخيصهما في ظل الفرضيتين التاليتين :

نتائج إختبار التكامل المشترك وفق إختبار Johansen- Juselius بين المتغيرين " BP " و " CH "

Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	Trace statistic	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	الفرضية : i
8.4378	14.2646	11.5447	15.4947	

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال الجدول نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% بالإستناد على إختبار الأثر " Trace test " وإختبار القيمة الكامنة العظمى " Max Eigen value " كون إحصائية جوهانسون المحسوبة أقل من القيمة الحرجة لإختبار الأثر (11.5447 < 15.4947) والإحتمال $P = 0.1801 > 0.05$ أما بالنسبة لإختبار القيمة الكامنة العظمى فإن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (8.4378 < 14.2646) والإحتمال $P = 0.3359 > 0.05$ وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين " BP " و " CH " وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " في عملية التقدير

3 - تطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي الـ VAR

3 - 1 - معادلة ميزان المدفوعات:

$$\begin{aligned} DBP = & -0.1728DBP(-1) - 0.5609DBP(-2) + 2.0721DCH(-1) - 1.3929DCH(-2) \\ & (0.59) \quad (1.78) \quad (0.89) \quad (0.70) \\ & + 0.1379DDTCR(-1) - 0.281DDTCR(-2) + 0.0015Pin(-1) - 0.0252Pin(-2) \\ & (0.16) \quad (0.45) \quad (0.10) \quad (1.48) \\ & + 0.6525RDM2(-1) - 0.6545RDM2(-2) - 0.6375 \\ & (1.49) \quad (1.59) \quad (0.27) \end{aligned}$$

$$R^2 = 63.50\% \quad \bar{R}^2 = 22.94\% \quad F_{\text{Stat}} = 1.56 \quad F_{\text{table}} = 2.87 \quad t_{\text{table}} = 2.069$$

لدينا $R^2 = 63.50\%$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ليست قوية أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 63.5 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات ومعامل الإرتباط المعدل $\bar{R}^2 = 22.94\%$ مما يدل على أن المتغيرات المفسرة لا تستطيع تفسير إلا ما قيمته 22.94 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات بصفة حقيقية والباقي هو 77.06 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والمعاملات كلها ليست معنوية والنموذج ككل غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر الجدولة (1.56 > 2.87) مما يدفعنا إلى رفض النموذج الأول ويمكننا القول أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح وتفسير التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات بصفة كافية وهو ما يثبت القيمة الضعيفة لمعامل التحديد المعدل والتي لا تتجاوز 23 %

3 - 2 - معادلة البطالة

$$\begin{aligned} DCH = & 0.0296DBP(-1) - 0.0249DBP(-2) + 0.139DCH(-1) + 0.1167DCH(-2) \\ & (0.68) \quad (0.63) \quad (0.47) \quad (0.46) \\ & + 0.0676DDTCR(-1) + 0.1567DDTCR(-2) - 0.0318Pin(-1) + 0.123Pin(-2) \\ & (0.66) \quad (2.07) \quad (0.58) \quad (2.39) \\ & + 0.1567RDM2(-1) + 0.0005RDM2(-2) + 0.1114 \end{aligned}$$

اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013
(0.38) (0.68) (0.30)

$$R^2 = 72.65\% \quad \bar{R}^2 = 42.26\% \quad F_{\text{stat}} = 2.39 \quad F_{\text{table}} = 2.87 \quad t_{\text{table}} = 2.069$$

المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمة 72.65 % من التغير الحاصل في البطالة ومعام $\bar{R}^2 = 42.26\%$ مما يدل على أن القوة التفسيرية الحقيقية لهذه النموذج تقدر بـ 42.26 % أي أن المتغيرات المفسرة لا تستطيع تفسير إلا ما قيمته 42.26 % من التغير الحاصل في البطالة بصفة حقيقية والباقي هو 57.74 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والنموذج ككل غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر الجدولة (2.39 > 2.87) مما يدفعنا إلى رفض النموذج الثاني

يمكننا القول أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح وتفسير التغيرات الحاصلة في البطالة بصفة كافية وهو ما يثبت القيمة الضعيفة لمعامل التحديد المعدل والتي لا تتجاوز 42.30 %

نلاحظ بأن معامل سعر الصرف بفترة إبطاء ثانوي ومعامل سعر الفائدة بفترة إبطاء ثانوي هو الآخر معنوي وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الزيادة البطالة بوحدة واحدة تكون ناتج إنخفاض سعر الصرف بـ 0.156 وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بـ 0.123 وهو يتفق مع الجانب النظري فزيادة البطالة مؤشر على إنخفاض في سعر الصرف ونتيجة لوجود بطالة كبيرة فهذا يدل على زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى إنخفاض في الأجور مما يدفع بالدولة إلى التخفيض في سعر الفائدة للقضاء على البطالة مما يدفع بالمستثمرين لإغتنام الفرصة في زيادة الإستثمار وتحقيق أرباح أكثر

3 - 3 - معادلة سعر الصرف الحقيقي

$$\begin{aligned} \text{DDTCR} = & -0.1832\text{DBP}(-1) + 0.099\text{DBP}(-2) - 0.28\text{DCH}(-1) - 1.94\text{DCH}(-2) \\ & (1.08) \quad (0.64) \quad (0.24) \quad (1.99) \\ & -0.404\text{DDTCR}(-1) - 0.883\text{DDTCR}(-2) - 0.144\text{Pin}(-1) + 0.020\text{Pin}(-2) \\ & (1.01) \quad (2.90) \quad (0.67) \quad (0.10) \\ & + 0.0009\text{RDM2}(-1) + 0.0008\text{RDM2}(-2) - 0.989 \\ & (0.14) \quad (0.09) \quad (0.87) \end{aligned}$$

$$R^2 = 64.09\% \quad \bar{R}^2 = 24.20\% \quad F_{\text{stat}} = 1.60 \quad F_{\text{table}} = 2.87 \quad t_{\text{table}} = 2.069$$

لدينا $R^2 = 64.09\%$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة ما بين المتغير التابع والمتغ $\bar{R}^2 = 24.20\%$ المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمة 64.09 % من التغير الحاصل في سعر الصرف ومعامل الإرتباط المعدل مما يدل على أن القوة التفسيرية الحقيقية لهذه النموذج تقدر بـ 24.20 % أي أن المتغيرات المفسرة لا تستطيع تفسير إلا ما قيمته 24.20 % من التغير الحاصل في سعر الصرف بصفة حقيقية والباقي هو 75.80 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والمعاملات كلها ليست معنوية (كلها أقل من قيمة ستودنت الجدولة كلها أقل من 2.069) (ما عدى معامل سعر الصرف بفترة إبطاء ثاني أي أن سعر الصرف يتأثر بسعر الصرف بفترة إبطاء ثاني والإشارة السالبة دلالة على وجود علاقة عكسية بينهما وعند تغير سعر الصرف بفترة إبطاء ثاني بـ 1 % يتغير سعر الصرف بـ 0.88 % وبإتجاه عكسي أي أن ارتفاع سعر الصرف بـ 0.88 % هو نتيجة لإنخفاض سعر الصرف بفترة إبطاء ثاني بـ 1 %

تؤكد المعنوية الكلية أن النموذج غير معنوي بصفة كلية كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر الجدولة (1.60 > 2.87) مما يدفعنا إلى رفض النموذج الثالث

3 - 4 - معادلة سعر الفائدة الحقيقي

$$\begin{aligned} \text{PIN} = & 0.4418\text{DBP}(-1) + 0.488\text{DBP}(-2) - 0.911\text{DCH}(-1) + 0.074\text{DCH}(-2) \\ & (1.36) \quad (1.65) \quad (0.41) \quad (0.039) \\ & - 0.057\text{DDTCR}(-1) + 0.363\text{DDTCR}(-2) + 0.081\text{Pin}(-1) + 0.456\text{Pin}(-2) \\ & (0.07) \quad (0.62) \quad (0.19) \quad (1.18) \\ & - 0.0036\text{RDM2}(-1) + 0.0146\text{RDM2}(-2) + 0.74 \\ & (0.28) \quad (0.92) \quad (0.34) \end{aligned}$$

$$R^2 = 51.48 \% \quad \overline{R^2} = 02.42 \% \quad F_{\text{stat}} = 0.95 \quad F_{\text{table}} = 2.87 \quad t_{\text{table}} = 2.069$$

لدينا $R^2 = 51.48 \%$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 51.48 % من التغير الحاصل في سعر الفائدة الحقيقي وأن القوة التفسيرية الحقيقية لهذه النموذج تقدر بـ 2.42 % أي أن المتغيرات المفسرة لا تستطيع تفسير إلا ما قيمته 2.42 % من التغير الحاصل في سعر الفائدة الحقيقي بصفة حقيقية والباقي هو 97.58 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والمعاملات كلها ليست معنوية كون إحصائية ستودنت المحسوبة أقل من إحصائية ستودنت الجدولة لكل المعاملات وهي ما تؤكده المعنوية الكلية للنموذج فهو نموذج غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر الجدولة ($0.95 > 2.87$) مما يدفعنا إلى رفض النموذج الرابع

3 - 5 - معادلة العرض النقدي

$$\begin{aligned} \text{RDM2} = & - 9.04\text{DBP}(-1) - 18.965\text{DBP}(-2) + 15.00\text{DCH}(-1) + 83.175\text{DCH}(-2) \\ & (1.29) \quad (2.9948) \quad (0.319) \quad (2.07) \\ & + 10.099\text{DDTCR}(-1) + 20.712\text{DDTCR}(-2) + 23.86\text{Pin}(-1) - 21.11\text{Pin}(-2) \\ & (0.615) \quad (1.64) \quad (2.69) \quad (2.546) \\ & + 1.016\text{RDM2}(-1) - 0.834\text{RDM2}(-2) + 11.137 \\ & (3.66) \quad (2.429) \quad (0.23) \end{aligned}$$

$$R^2 = 79.78 \% \quad \overline{R^2} = 57.32 \% \quad F_{\text{stat}} = 3.55 \quad F_{\text{table}} = 2.87 \quad t_{\text{table}} = 2.07$$

لدينا $R^2 = 79.78 \%$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية نوعاً ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 79.78 % من التغير الحاصل في العرض النقدي ومعاد $\overline{R^2} = 57.32 \%$ مما يدل على أن القوة التفسيرية الحقيقية لهذه النموذج تقدر بـ 57.32 % أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع تفسير ما قيمته 57.32 % من التغير الحاصل في العرض النقدي بصفة حقيقية والباقي هو 42.68 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج أما فيما يخص المعاملات نجد أن كل من معامل ميزان المدفوعات بفترة إبطاء ثاني، معامل البطالة بفترة إبطاء ثاني، معامل سعر الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء أولي وفترة إبطاء ثاني ومعامل العرض النقدي بفترة إبطاء أولي وفترة إبطاء ثاني كلها معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية كون قيمة ستودنت المحسوبة الخاصة بكل معامل من هذه المعاملات أكبر من قيمة ستودنت الجدولة والتي تقدر بـ 2.07 أما النموذج ككل فهو معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر الجدولة ($2.87 < 3.55$) مما يدفعنا إلى قبول النموذج الخامس يمكننا القول أن المتغيرات المستقلة يمكنها شرح وتفسير التغيرات الحاصلة في البطالة بصفة كافية وهو ما يثبت القيمة المعقولة لمعامل التحديد المعدل والتي تتجاوز 57.30 %

من المعادلة السابقة نجد بأنه عند زيادة المتغير التابع (العرض النقدي "M2") بنسبة 67.14 % يكون نتيجة انخفاض ميزان المدفوعات بفترة إبطاء ثاني بنسبة 18.96 % وإرتفاع البطالة بفترة إبطاء ثاني بنسبة 83.17 % وإرتفاع معدل

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

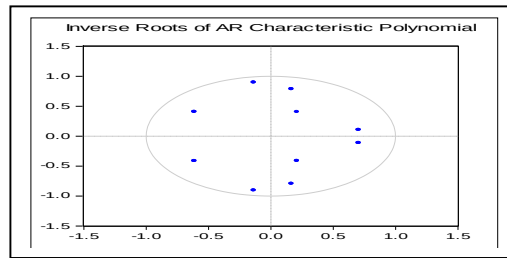
الفائدة الحقيقية بفترة إبطاء أولي بنسبة 23.86 % وإنخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء ثاني بنسبة 21.11 % وإرتفاع العرض النقدي بفترة إبطاء أولي بـ 01.01 % وإنخفاض العرض النقدي بفترة إبطاء ثاني بـ 0.83 % وهذا يتوافق مع الجانب النظري كون زيادة المعروض النقدي يكون نتيجة لزيادة الطلب على النقود والذي يكون نتيجة لإرتفاع معدل الفائدة وإرتفاع معدل البطالة والذي يشجع على الزيادة للطلب على النقود من أجل التوسع في الإستثمارات لزيادة الطلب على العمل والذي يخفض من مستوى الأجور وبالتالي يرتفع مستوى الأرباح

4 - دراسة إستقرارية نموذج شعاع الإنحدار الذاتي " VAR " : بعد عرض نموذج شعاع الإنحدار الذاتي يتوجب علينا إختبار مدى صلاحية هذا النموذج من خلال التطرق إلى :

4 - 1 - دراسة إستقرارية نموذج شعاع الإنحدار الذاتي : لدراسة إستقرارية النموذج يجب إختبار الجذور المتعدد ولكي يكون النموذج مستقر يجب أن تكون الجذور أقل من الواحد (01)

يوضح الجدول التالي نتائج إختبار الجذور المتعددة لنموذج الـ VAR

Root	Modulus
-0.137133 - 0.900647i	0.911027
-0.137133 + 0.900647i	0.911027
0.166245 - 0.790314i	0.807610
0.166245 + 0.790314i	0.807610
-0.613084 - 0.409496i	0.737265
-0.613084 + 0.409496i	0.737265
0.703731 - 0.109333i	0.712174
0.703731 + 0.109333i	0.712174
0.209964 - 0.407959i	0.458820
0.209964 + 0.407959i	0.458820



من إعداد الباحث إعتماًداً على مخرجات برنامج Eviews 08

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان جميع الجذور اقل من الواحد ومن خلال التمثيل البياني نجد ان كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية (أنظر الملحق 10)

وعلى هذا الأساس نستنتج أن نموذج شعاع الإنحدار الذاتي مستقر

4 - 2 - دراسة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة نموذج الإنحدار الذاتي : للتأكد من عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي نلجأ لإختبار " Box pierce " تحت إختبار الفرضيتين التاليتين

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1 : \text{وجود ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{array} \right. \quad \text{نتائج إختبار " Box pierce "}$$

من إعداد الباحث إعتماًداً على مخرجات برنامج Eviews 08

بما أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 (0.05 > prob) فإننا نقبل فرضيه عدم ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي

النموذج

4 - 3 - إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة النموذج : لإخبار مدى خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي يتم الإعتماد على إختبار " jarque bera " تحت إختبار الفرضيتين التاليتين

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{سلسلة البواقي تخضع للتوزيع طبيعي} \\ H_1 : \text{سلسلة البواقي لا تخضع للتوزيع طبيعي} \end{array} \right.$$

أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.332998	2	0.8466
2	0.655503	2	0.7205
3	0.949411	2	0.6221
4	0.703583	2	0.7034
5	0.211633	2	0.8996
Joint	2.853128	10	0.9847

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 08

بالاعتماد على الجدول أعلاه وعلى توزيع $K^{20.95}$ ومن خلال مقارنة بين إحصائية "jarque bera" المحسوبة والمجدولة نجد أن القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة ($11.07 > 2.853$) ومنه نقبل فرضية العدم والتي مضمونها أن سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 05% وهو ما يمكن التأكد منه من خلال الاحتمال $P = 0.9847 > 0.05$

بالاعتماد على الاختبارات السابقة نستنتج أن سلسلة البواقي عبارة عن ضجيج أبيض "bruit blanc gaussien" ومنه يمكن القول أن النموذج المشكل ذو جودة إحصائية ومنه فهو صالح لعملية القياس

5 - الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي :

تتم دراسة الديناميكية من خلال دراسة اختبار السببية والقيام بتحليل التباين ودوال الاستجابة بالاعتماد على المعايير الإحصائية كمييار "cholesky"

5 - 1 - دراسة السببية Granger : يبحث مشكل السببية في أسباب الظواهر الإقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة والظواهر المستقلة المفسرة، وإنطلاقاً من نموذج "VAR" السابق نجد النتائج التالية

نتائج اختبار السببية لغرانجر

الرقم	فرضية العدم	إحصائية فيشر Fstat	القيمة الاحتمالية Prob	النتيجة
01	DCH لا تسبب DBP	0.878	0.434	إحتمال مقبول
02	DBP لا تسبب DCH	2.851	0.087	إحتمال مقبول
03	DDTCR لا تسبب DBP	2.416	0.123	إحتمال مقبول
04	DBP لا تسبب DDTCR	0.885	0.432	إحتمال مقبول
05	Pin لا تسبب DBP	1.504	0.252	إحتمال مقبول
06	DBP لا تسبب Pin	4.507	0.028	إحتمال مرفوض
07	RDM2 لا تسبب DBP	2.711	0.096	إحتمال مقبول
08	DBP لا تسبب RDM2	3.912	0.041	إحتمال مرفوض
09	DDTCR لا تسبب DCH	0.532	0.597	إحتمال مقبول
10	DCH لا تسبب DDTCR	4.135	0.037	إحتمال مرفوض
11	Pin لا تسبب DCH	8.189	0.0036	إحتمال مرفوض
12	DCH لا تسبب Pin	0.104	0.901	إحتمال مقبول
13	RDM2 لا تسبب DCH	0.78	0.474	إحتمال مقبول

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

14	DCH لا تسبب RDM2	0.119	0.887	إحتمال مقبول
15	Pin لا تسبب DDTCR	0.956	0.40	إحتمال مقبول
16	DDTCR لا تسبب Pin	0.236	0.879	إحتمال مقبول
17	RDM2 لا تسبب DDTCR	1.16	0.339	إحتمال مقبول
18	DDTCR لا تسبب RDM2	0.36	0.70	إحتمال مقبول
19	RDM2 لا تسبب Pin	1.699	0.214	إحتمال مقبول
20	Pin لا تسبب RDM2	1.905	0.181	إحتمال مقبول

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 08

اعتماداً على الجدول اعلاه وبالمقارنة بين Fstat و Ftab وعلى القيمة الاحتمالية Prob نجد ان :

- نرفض الفرضية 06 والفرضية 08 حسب مفهوم غرانجر أي أن ميزان المدفوعات يفسر التغير الحاصل في سعر الفائدة أي أن DBP تشرح معنوياً المتغير Pin كما يفسر ميزان المدفوعات التغير الحاصل في الكتلة النقدية حسب مفهوم غرانجر أي أن DBP تشرح معنوياً المتغير RDM2
- نرفض الفرضية 10 حسب مفهوم غرانجر أي أن البطالة تفسر التغير الحاصل في سعر الصرف أي أن DCH تشرح معنوياً المتغير DDTCR
- نرفض الفرضية 11 حسب مفهوم غرانجر أي أن سعر الفائدة الحقيقي يفسر التغير الحاصل في البطالة أي أن Pin تشرح معنوياً المتغير DCH

أما بين باقي المتغيرات فلا توجد علاقة سببية بينها في الاتجاهين وهذا ما يدل على أن الإقتصاد الجزائري ريعي ولا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

نستنتج من دراسة السببية لگرانجر أن ميزان المدفوعات الجزائري يؤثر في كل من سعر الفائدة والعرض النقدي في حين ميزان المدفوعات لا يتأثر بأي متغير من المتغيرات المدروسة والبطالة تؤثر في سعر الصرف وتتأثر بسعر الفائدة فوجود سعر فائدة منخفض يشجع على زيادة الاستثمار الشيء الذي يساهم في الزيادة في الطلب على العمل وبالتالي التخفيض في البطالة وزيادة في الإنتاج مما يساهم في زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية مما يدفع بسعر الصرف للإرتفاع

5 - 2 - تحليل الصدمات ودوال الاستجابة : نموذج الـ VAR يصيغ العلاقة الحركية بين مجموعة من المتغيرات لوصف ظاهرة إقتصادية معينة ويسمح تحليل الصدمات ودوال الاستجابة بدراسة أثر صدمة معينة على المتغيرات محل الدراسة، إنطلاقاً من المعطيات الإقتصادية نقوم بحساب دوال الاستجابة وتحليل التباين بالاستعانة ببرنامج Eviews 08 لغرض معرفة سلوك مختلف المتغيرات نتيجة الصدمات التي تتعرض لها نطبق صدمة في الفترة الأولى بالنسبة لكل متغير على حدى وندرس مدى تأثيرها على باقي المتغيرات ونحصل على :

- عند تطبيق صدمة على ميزان المدفوعات " DBP " بمقدار 8.772 نلاحظ عدم إستجابة باقي المتغيرات بالنسبة للسنة الأولى وعند إنخفاض ميزان المدفوعات بمقدار $\Delta DBP = 12.626$ نلاحظ الإستجابة لجميع المتغيرات بحيث ترتفع البطالة بمقدار $\Delta DCH = 2.49$ وينخفض سعر الصرف بمقدار $\Delta DDTCR = 2.68$ ويرتفع سعر الفائدة بمقدار $\Delta Pin = 3.44$ كما يرتفع المعروض النقدي بمقدار $\Delta RDM2 = 0.188$

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

- عند تطبيق صدمة على البطالة " DCH " وبتأثيرها بمقدار $\Delta DCH = 1.235$ نلاحظ إستجابة باقي المتغيرات يرتفع ميزان المدفوعات بمقدار $\Delta DBP = 0.58$ يرتفع سعر الصرف بمقدار $\Delta DDTCR = 0.311$ وينخفض سعر الفائدة بمقدار $\Delta Pin = 0.202$ كما يرتفع المعروض النقدي بمقدار $\Delta RDM2 = 0.065$

- عند تطبيق صدمة على البطالة " DDTCR " وبتأثيرها بمقدار $\Delta DDTCR = 2.725$ نلاحظ إستجابة باقي المتغيرات ينخفض ميزان المدفوعات بمقدار $\Delta DBP = 3.619$ تنخفض البطالة بمقدار $\Delta DCH = 3.626$ وينخفض سعر الفائدة بمقدار $\Delta Pin = 0.838$ كما يرتفع المعروض النقدي بمقدار $\Delta RDM2 = 0.121$

- عند تطبيق صدمة على سعر الفائدة " Pin " وبتأثيرها بمقدار $\Delta Pin = 4.794$ نلاحظ إستجابة باقي المتغيرات يرتفع ميزان المدفوعات بمقدار $\Delta DBP = 7.251$ تنخفض البطالة بمقدار $\Delta DCH = 1.563$ ويرتفع سعر الصرف بمقدار $\Delta DDTCR = 4.109$ كما ينخفض المعروض النقدي بمقدار $\Delta RDM2 = 0.463$

5 - 3 - تحليل تباين خطأ التنبؤ : الهدف من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ وكذا معرفة مدى مساهمة كل تحديد في تباين خطأ التنبؤ أو تحديد نسبة التباين بينهما وبتطبيقها على المتغيرات محل الدراسة نجد عند تطبيق صدمة على ميزان المدفوعات بقيمة 8.77 فإنها تؤثر على ميزان المدفوعات بصفة آنية وبعد مرور فترة زمنية واحدة هذه الصدمة تنعكس على السيורות الأربع الأخرى وبعصار ضعيف عليهم وعند تطبيق صدمة على البطالة فإنها تؤثر بصفة آنية على البطالة وعلى ميزان المدفوعات وعند مرور فترة زمنية واحدة تؤثر على سيورة كل المتغيرات وكذلك هو الشأن بالنسبة لباقي المتغيرات (أنظر الملحق) ويمكن تفسير تباين خطأ التنبؤ على النحو التالي :

- تباين خطأ تنبؤ ميزان المدفوعات ناتج بنسبة 78.36 % عن القيمة السابقة في المدى القصير في حين تساهم باقي المتغيرات في تفسير ما قيمته 21.64 % من تباين خطأ تنبؤ ميزان المدفوعات في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فنلاحظ في فترة تنبؤ 10 سنوات مدى مساهمة الفترة السابقة في تفسير ما قيمته 51.17 % وباقي المتغيرات تساهم في تفسير ما قيمته 48.83 % من تباين خطأ التنبؤ بحيث تساهم البطالة في تفسير ما قيمته 04.15 % ، سعر الصرف يساهم بـ 22.069 % ، سعر الفائدة الحقيقي يساهم بـ 15.38 % ويساهم العرض النقدي في تفسير ما قيمته 07.21 % من التغير الحاصل في الأجل الطويل

- تباين خطأ تنبؤ البطالة ناتج بنسبة 73.98 % عن القيمة السابقة في المدى القصير في حين تساهم باقي المتغيرات في تفسير ما قيمته 26.02 % من تباين خطأ تنبؤ البطالة في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فنلاحظ في فترة تنبؤ تقدر بـ 10 سنوات مدى مساهمة الفترة السابقة في تفسير ما قيمته 38.17 % وباقي المتغيرات تساهم في تفسير ما قيمته 61.83 % من تباين خطأ التنبؤ

- تباين خطأ تنبؤ سعر الصرف الحقيقي ناتج بنسبة 26.31 % عن القيمة السابقة في المدى القصير في حين تساهم باقي المتغيرات في تفسير ما قيمته 73.70 % من تباين خطأ تنبؤ سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير مما يدل على مدى تأثير وقوة إرتباط سعر الصرف الحقيقي بالمتغيرات المدروسة أما في الأجل الطويل فنلاحظ في فترة تنبؤ تقدر بـ 10 سنوات مدى مساهمة الفترة السابقة في تفسير ما قيمته 37.70 % وباقي المتغيرات تساهم في تفسير ما قيمته 62.30 % من تباين خطأ التنبؤ

- تباين خطأ تنبؤ سعر الفائدة الحقيقي ناتج بنسبة 37.36 % عن القيمة السابقة في المدى القصير في حين تساهم باقي المتغيرات في تفسير ما قيمته 62.64 % من تباين خطأ تنبؤ سعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل

أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013

فملاحظ في فترة تنبؤ 10 سنوات مدى مساهمة الفترة السابقة في تفسير ما قيمته 34.62 % وباقي المتغيرات تساهم في تفسير ما قيمته 65.38 % من تباين خطأ التنبؤ مما يدل على التفسير القوي للمتغيرات المدروسة لسعر الفائدة الحقيقي بحيث يساهم ميزان المدفوعات في تفسير ما قيمته 30.69 % ، البطالة تساهم بـ 02.24 % ، سعر الصرف الحقيقي يساهم بـ 28.64 % ويساهم العرض النقدي في تفسير ما قيمته 03.79 % من التغير الحاصل في الأجل الطويل - تباين خطأ تنبؤ المعروض النقدي ناتج بنسبة 50.40 % عن القيمة السابقة له في المدى القصير في حين تساهم باقي المتغيرات في تفسير ما قيمته 49.60 % من تباين خطأ تنبؤ العرض النقدي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فملاحظ في فترة تنبؤ 10 سنوات مدى مساهمة الفترة السابقة في تفسير ما قيمته 23.48 % وباقي المتغيرات تساهم في تفسير ما قيمته 76.52 % من تباين خطأ التنبؤ مما يشرح مدى الارتباط القوي للعرض النقدي بالمتغيرات محل الدراسة بحيث يساهم ميزان المدفوعات في تفسير 22.24 % ، البطالة في تفسير 11.67 % سعر الصرف في تفسير 28.22 % وسعر الفائدة الحقيقي في تفسير 14.37 %

مما سبق نستنتج أن الصدمات على كل المتغيرات تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ على بعضها البعض في الأجل الطويل أكبر منه في الأجل القصير

الخلاصة :

- إتضح من خلال التحليل الوصفي والقياسي لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات ما يلي :
- عدم الشرح والتفسير الكافي للمتغيرات المفسرة للتغير الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة
 - تأثر البطالة في الجزائر بسعر الفائدة وسعر الصرف ، وإرتفاع سعر الفائدة وإنخفاض سعر الصرف يساهمان في عدم خلق مناصب عمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة
 - أظهر العرض النقدي " M2 " تأثره بميزان المدفوعات ، البطالة ، سعر الفائدة وبالعرض النقدي نفسه بفترة إبطاء أولي وثاني

- حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على عوائد المحروقات بالدرجة الأولى ، على الإنفاق الحكومي كمصدر أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات لإشباع الحاجيات المتزايدة وعلى الرغم من وجود تحفيزات في تمويل القطاعات الأخرى البديلة لقطاع المحروقات (الصناعة و الزراعة) فإنها تكون غير مجدية نتيجة إنعدام المراقبة والصرامة والمتابعة هذه المشاريع ، لأنها تزيد من تأكيد صحة النتيجة المتحصل عليها

التوصيات : على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وإستنتاجات فإن الباحثان يوصيان بالآتي :

- من الأفضل أن يراعي البنك المركزي بإعادة النظر في تقييم قيمة العملة لما له من آثار على جلب الإستثمار وزيادة القدرات الإنتاجية والإيرادات الحكومية وإنعاش للصناعات خارج المحروقات ويكون هذا مواكب لتوسع سوق المال
- خصوصية جميع القطاعات الإنتاجية لما له من أثر إيجابي في رفع القدرة الإنتاجية وشعور بالمسؤولية من طرف أرباب رؤوس الأموال
- رفع معدل الفائدة الحقيقي من خلال تحرير أسواق المال لإستقطاب رؤوس الأموال والتخلص من الكتلة النقدية المجمدة

- 1 - GUILLOCHON Bernard ,KAWECKI Annie ,Economie internationale , Dunod ,Paris 2009
- 2 - مجلة التمويل والتنمية ، إفريقيا تبدأ تقدمها ، وكالة الأهرام ، العدد 04 ، ديسمبر 2006 ص 44
- 3 - RICHARD.E Caves - Jeffrey A, Frankel – Ronald W , Jones Commerce et Paiement internationaux , Traduction de la 9^{ème} édition américaine par Marielle chiraleu – Assouline « de boeck » bibliothèque nationale . paris "2003 "
- 4 - DOMINICK salvatore .traduction françois contensou –économie international – mcGraw –hill paris 1982
- 5 - زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة الأزاريطة – الإسكندرية - مصر 2005
- 6 - سي بول هولود – رونالد ماكدونالد ، تعريب محمود حسين حسني ، مراجعة ونيس فرج عبد العال ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريح للنشر والتوزيع ، الرياض – المملكة العربية السعودية 2007
- 7 - محمود يونس ، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر 2007
- 8 - نوزاد عبد الرحمان الهيبي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار المناهل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن - 2007
- 9 - عمرو شريف ، السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب – البليدة – 2005
- 10 - REGIS BOURBONNAIS , Econométrie , 5ème édition – dunod ,paris 2004
- 11 - طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 2007
- 12 - محمد سعيد السهموري ، إقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن 2012
- 13 - دومينيك سالفاتور ، الإقتصاد الدولي ، دار ماكجر وهيل للنشر – مصر 1975
- 14 - دحماني محمد ادريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2012 – 2013
- 15 - شوام بوشامة ، مدخل في الاقتصاد العام ، الطبعة الثانية ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2001
- 16 - عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ،
- 17 - صاري علي ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 – 20013 رؤى إقتصادية ، العدد السابع ، ديسمبر 2014
- 18 - فرج بن ناوي بن نجيب العتري ، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية 2004
- 19 : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63158> عبد الجليل الحسين الغالي – سوسن كريم الجبوري
- أثر مقاييس عرض النقد على بعض الكتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة – العراق يوم 21 – 08 – 2015
- 20 - عبد الله إبراهيم نور الدين ، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا ، Alex. J. Agric. Res ، 03 – 06 – 2013
- 21 - طاهر فاضل البياتي - ميرال روهي سماره ، النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن – الطبعة الأولى 2013